

والمرضى قول امام الحرمين جرمية تؤذنا بغير مين  
 بقلة التراث من اساه بالدين والرفقة في تصواته  
 كالتقى والزنا وشرب الخمر ومطلق المسكر ثم المسكر  
 والغذف واللواط ثم الفطر وبأس رحمة وامن المسكر  
 والغضب السرقة والشهادة بالزور والرشوة والقيادة  
 منع نكاحه وديانة فراس خيانة في الكيل والوزن ظاهرا  
 نجية كتم شهادة يمين فاجح على بنينا يمين  
 وسب صحبة وضرب المسلم سعاية عقى وقطع الرحم  
 حرابة تقديمه الصلاة او تاخيرها ومال ايتام روبا  
 وكل خنزير وميت والربا والغفل او صغيرة قد واظبا  
 ش اضطرب في حد الكبيرة حتى قال ابن عبد السلام لم اقبلها  
 على ضابطا يعني سالم من الاعتراض فيقول هي ما توقعه عليه بخصه  
 وقيل ما فيه حد حكمي الرافعي في الشرح المتولين ثم قال انهم الى ترجيح  
 الثاني اميل وان الاول اكثر ما يوجد لهم وهو اوفى لما ذكره عن  
 تفصيل الكبار اى لان شهادة الزور والعقوق والربا ونحوها من  
 الكبار مع انه لا حد فيها ويدل له ما اخرج ابن جرير في تفسيره  
 عن ابن عباس قال كل ذنب حتمه الله بنار او لعن او غضبنا وعذاب  
 فهو كبيرة واخرج عنه ايضا قال كلما وعد الله عليه النار فهو  
 كبيرة واخرج اسماعيل القاضي بسند فيه ابن ابي عمير عن ابي عبد  
 مرضي عن الكبار كل ذنب ادخل صاحبه النار وقيل ما فيه ذنب  
 حد ذكره الماوردي وكان جميع المقاتلين وهو حسن الا ان الوعيد

يفق عن ذكر الحد اذ كل ما فيه الحد فيه الوعيد ولا عكس وقيل ما نص  
 الكتاب على تحريمه او وجب في جنسه حد حكاها الرافعي عن الماوردي  
 وهو في بعض نسخ جمع الجوامع والظاهر انه بمعنى كلام الماوردي  
 وقال الواحدي الصحيح انه ليس لها حد يعرفه العباد بل اخفاها  
 الله عنهم ليختمه وا في اجتناب المناهي خشية الوقوع فيها كاخفاها  
 ليلة القدر والصلاة الوسطى وقد حكيت من زياد في وقال الاستاذ  
 ابو اسحاق الاسفرائني والقاضي بوبكر وابن القشيري انها كل ذنب  
 ولا صغيرة في الذنوب وحكاها ابن فوران عن الاساعق والختار  
 السبكي نظر العظمة من عصي به وسددة عقابه وقد روى ابن جرير  
 عن ابن عباس انه سئل عن الكبار فقال كل شئ يعصى الله فيه  
 فهو كبيرة قال القرظي كانتم كرهوا التسمية معصية الله صغيرة اجراما  
 له قالتم ان الخلف لفظي راجع الى التسمية والاطلاق دون المعنى  
 لانهم مجمعون على ان الجرح لا يكون بمطلق المعصية وان من الذنوب  
 ما يقع في العدالة وما لا يقع والصحيح التباين قال القرظي  
 لا يلقى انكار الفرق بين الكبار والصغائر وقد عرفنا من مدرك  
 الشرع وقوله تعالى ان تجتنبوا كبيرا ما تنهون عنه نكف عنكم سيئاتكم  
 صريح في انقسام الذنوب الى كبيرا وصغائر وقال امام الحرمين  
 واختار في جمع الجوامع هي كل جرمية تؤذون بقلتها اكثر من كبرها  
 بالدين وسرفة اليه بانه قال وكل جرمية لا تؤذون به لا بل تنفي  
 حسن الظن بصاحبها لا تحبط العدالة قال وهذه الحسن باعتراف  
 الضمير من الاخر واما حصر الكبار بالعد فلا يستوفى فقد اخرج

يعني